

قصة الطوائف

كثيرة هي الكتب التي تناولت الطوائف المسلمة في التاريخ والواقع، تحت عناوين الملل والنحل والفرق والمذاهب، أو تحت عناوين فقهية أو كلامية أو تاريخية. لكن كتاب "قصة الطوائف للباحث العراقي للمرحوم" الدكتور فاضل الأنصاري، الذي فارقنا - مع شديد الأسف - أخيراً في دمشق، يختلف عنها جميعاً.

أهم ما في هذا الكتاب أنه يقف أمام حقيقة هامة من حقائق تاريخنا الإسلامي هي التفريق بين "المذهبية" و"الطائفية". فيرى أن المذهبية "واحدة من مفردات النهوض ومقوماته، فيتسق تباين المناهج وتنوع الاجتهادات، اتساقاً لازماً لحركة المعاصرة والتغيير وهي الظاهرة التي أتاحتها مرونة الإسلام واحتمالية النص فيه. وبهذا تعددت المذاهب في مدارس فقهية فكرية، وظهر الأئمة الكبار، ونشطت المجادلات والمناظرات بغير عصبية أو حدية. وإن تطرف القلة فإن البيئة من ذلك النوع تستكمل هويتها عادةً بالمتطرفين، ولا ينشر فيها الاستثناء". (ص ٣)

هذه النظرية لتعدد المذاهب تقوم على أساس فهم حقيقي لطبيعة التطور الحضاري داخل المدرسة الفكرية الواحدة.

أما "الطائفية" فهي ظاهرة غير حضارية، تقوم على أساس استثارة روح "القبلية" و"التعصب" بين الشعوب، ووراءها عادة مصالح تقتضي هذه الإثارة، ويرى أن مصالح السلطة والحكم في التاريخ كانت أهم عوامل خلق الروح الطائفية في العالم الإسلامي، وأن الدولة سعت "لحرف الأفكار والعقائد التي باتت تؤثر بقوة في نزعات العامة وعقولهم، وبهذا جهدت المؤسسات الحاكمة لتحويل

التمذهب عن مساراته الاجتهادية، وزج المذاهب في العصبية والتطوؤف. فتفاقم المخاض وأنهك المجتمع بالتناقضات والمزق، وتدنى زخمه التعبوي التغييرى وتراجعت حصاناته، ليجد المتربصون من وراء الحدود فرصتهم لولوج المنطقة، سواء سلماً في البداية عبر تحالفات السلطة التي اختارت الاستعانة على شعبها بالغرباء، أو حرباً في اجتياحات متوالية عادت بالمجتمع إلى غياهب الانحطاط مجدداً في عصر مديد الزمن والرجع". (ص ٣)

وانطلاقاً من هذا التفريق الموضوعي الهام بين المذهب - الفكرة، والطائفة - العصبية طاف الدكتور الأنصاري في التاريخ السياسي والفكري والفقهي للعالم الإسلامي ابتداءً من صدر الإسلام ومروراً بالعصر الأموي والعباسي وعصور الدول والإمارات المتعاقبة والمتوازية حتى العصر الحديث، في عرض مقتضب موسوعي حالفه شيء كبير من التوفيق فيه، رغم بعض الملاحظات الفقهية التي اعتذر عنها سلفاً.

والملاحظ في هذا العرض الواسع أن المؤلف نهج أسلوباً حيادياً موضوعياً لم يتحزب فيه لفرقة ولم يتعصب لمذهب، أي لم يقع فيما يقع فيه عادة كثير من المتحدثين عن المذاهب، ولعل السبب الهام في نجاح العرض هو أنه وضع التيارات وأصحابها ودعاتها في خاناتهم الحقيقية وميَّز بين ما أسهم في إغناء الفكر والتراث والحضارة، وبين ما صدَّ المسيرة الحضارية وأوقعها في مطبات الطائفية والتعصب، أخذاً بنظر الاعتبار العوامل الحضارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظهور هذه التيارات.

والنقطة الهامة في الكتاب أيضاً هي شعور المؤلف بالمسؤولية تجاه الواقع الراهن. لم يكن تأليفه من النمط الذي يحاول فيه المؤلف فقط عرض ما تراكم في ذهنه أو ما جمعه في أوراقه من معلومات، ولم يكن من النمط الذي يقدم مادة علمية لا هدف لها سوى الارتقاء العلمي الجامعي، بل كان المؤلف عالماً هادفاً، وباحثاً ملتزماً، لا يحدد عن الموضوعية، ولا يتخلى عن المسؤولية. وهذا هو البحث العلمي المطلوب في مجتمعاتنا، بل في كل المجتمعات الطموحة إلى حياة أفضل.

المؤلف بعد عرضة الواسع يطرح على نفسه السؤال تجاه الوضع الطائفي الموروث، ويذكر بعض الحلول المقدمة ويرفضها منها:

دعوة "الدمج بين المذاهب" و"إسلام بلا مذاهب" أو "الدعوة إلى مذهب واحد". ويرى المؤلف أنها "أطروحات مبتسرة لا تقوم على أسس واقعية، ولا تقر بأهمية التعددية العقائدية أو أهمية الرأي الآخر لتحسين الأداء والتحرك إلى الصواب.

أي إن مثل تلك الآراء تتجاهل حقيقة مشروعية التمدن أصلاً، كضرورة من ضرورات المعاصرة وليس كبجها أو إعاقتها، وأن تدافع الاجتهادات المذهبية وتحاورها يمكن أن يساهم في تسريع وتائر التقدم". (ص ٥١٦)

ومنها : الدعوة إلى إلغاء الماضي من الذاكرة، والابتعاد عن الجذور بحجة الحداثة، وبالتالي الوقوع في شرك التغرب، فقد "انزلت دعوات الحداثة إلى أطروحات فلكلورية لتقليد الغرب واستنساخ تجاربه كمرجعية معيارية وحيدة، تنامت معها دعوات استسلام وإلغاء لكيونة الوطنية والقومية، وبالغت في الاشتباك مع الماضي في هروب متعمد، تجاهلت معه خصوصية المجتمع وهويته واستعداداته، وأرادت محو الذاكرة التاريخية في تذرعهما للقبول بالتغريب، فظلت فعاليتها محكومة باللا جدوى". (ص ٥١١)

والحل الذي يقدمه الكاتب باختصار :

١ - عدم تبسيط المسألة الطائفية والتقليل من شأنها المخرب، وعدم النزوع لتجاهلها كلياً.. لأن النزوع لإسدال الستار على الماضي لا يعدو أن يكون إغفالاً لسقم ظاهرة تظل معه دعوات الرأب غير واقعية تحمل عناصر توقفها وإخفاقها. (ص ٥١٥)

٢ - هذا العمل يرتبط بإعادة التنقيب في التاريخ، وإزالة ذلك الغموض المتعمد عن كيفية التشكل الفئوي الطائفي وأدلجته الفضاضة المهلهلة بأطروحات إسلامية. لأن الأكثر طائفية هو الأكثر جهلاً بمفردات طائفته أو بتشخيصاتها الفكرية والفقهية وبكيفية تشكلها وتطورها.

٣ - التعايش المنفتح بين المذاهب، وإضاءة مشتركاتها وأوصرها، وإقرار مُقنع

بأن الإسلام ليس حكراً على أحد، وأن حرية التفكير والرأي متاحة للجميع، وأن الاجتهاد ضروري لازم لمن يقدر عليه أو لمن يمتلك شروطه بمعقولية لا تجعل في الاشتراط استحالة أو حجة تعسير، وأن الخطاب الإسلامي يمكن أن يكون متعدداً، وأن التعددية لا يجب أن تعني مساسها بالفرائض أو الضرورات، وأن السياق التاريخي والصالح العام لا يقتضي التعامل بالطلق، فتغلق المستجدات التاريخية آفاق الأصل، أو أن تحمل النصوص أكثر مما تحتمل دون الجوهر فينسب إليها البت في كل الأمور تسويقاً للتوقف عن مسابرة الزمن. أي أن لا نبقى خارج عصرنا بمسوغات من إسلام تاريخي أو سياسي لراحل معنية أسىء تقليدها وأضر بالإسلام". (ص ٥١٧)

٤ - يرى الكاتب أن مسؤولية تجاوز الحالة الطائفية يجب أن ينهض بها رجال الدين والباحثون المتخصصون لأنهم "أقدر على حمل المسؤولية من أولئك التغريبيين الذين يريدون إلغاء الدين من حياتنا من خلال الحرب على مستحدثاته التي أملت الظروف التاريخية الخاصة. فالحاجة ماسة إلى ذلك النمط من الأئمة المجددين الذين يمتلكون الجرأة للتحرر من ربكة التمسك بما هو مصطنع، والقادرين على الإقناع بأن التعصب لذهب وليس للدين كله مخالفة شرعية.. وبذلك يعيدون الاعتبار إلى "إسلام مذاهب" أسىء فهمه، فيعود للجوهر بريقه ويرتقي الحاضر بمساهماتهم". (ص ٥١٧)

٥ - مع أهمية الجهود الفردية التي تؤسس للانتقال بالخصوصية إلى مدارج التقويم، لابد من حث الجهود المؤسساتية الجماعية الممكنة بما يتناسب والضرورات التي يقتضيها الواقع الراهن، ويستلزمها استعادة الإسلام لحيويته الدافعة التي تساعد في عبور عصر التخلف بأواصره وحيثياته. (ص ٥١٨)

هذه باختصار أطروحة المرحوم الدكتور فاضل الأنصاري في معالجة مسألة على غاية من الأهمية في حياتنا الثقافية والدينية وفي مشروعنا النهضوي القائم على أساس فهم التاريخ والواقع بموضوعية والتطلع إلى المستقبل بمنهجية علمية أصيلة ومعاصرة.